المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

الدبلوماسية الإنسانية السعودية في اليمن (2015-2025م)

الأدوار، والمسارات، والأثر

دراسة



WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER



مؤسسة بحثية، تهتم بدراسة الشأن اليمني، والمؤثرات الإقليمية والدولية عليه، من خلال قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف القادم، بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

الدبلوماسية الإنسانية السعودية في اليمن

الأدوار، والمسارات، والأثر (2015–2025م)

دراسة

د. محمد المعزب

نوفمبر / 2026

ملخص تنفيذي

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الدبلوماسية الإنسانية للمملكة العربية السعودية في تعزيز الاستجابة الإنسانية في اليمن خلال الفترة (2015–2025)، من خلال تحليل حجم التمويلات الإنسانية والتنموية وتوزيعها القطاعي، والشراكات المحلية المنفذة لها، ومقارنتها بتدخلات أبرز المانحين الدوليين، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف دراسة الحالة، بالاستناد إلى تقارير الأمم المتحدة، وخدمة التتبع المالي (FTS)، ووثائق مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، والوثائق الحكومية ذات الصلة.

أظهرت النتائج أن الدبلوماسية الإنسانية السعودية اتسمت بالشمول والتكامل، من خلال الجمع بين الاستجابة الإنسانية الطارئة ودعم التعافي والتنمية، عبر تمويل القطاعات الإنسانية وتنفيذ مشاريع في الصحة والتعليم والمياه والطاقة والبنية التحتية، بالشراكة مع الأمم المتحدة، والجهات الحكومية والمنظمات المحلية والدولية، كما أسهمت هذه التدخلات في دعم استمرارية الخدمات الأساسية وتعزيز صمود المجتمعات المحلية، رغم تحديات النزاع وصعوبة الوصول وتعقيدات البيئة التشغيلية، وأوصت الدراسة بتعزيز التكامل بين العمل الإنساني والتنمية، وبناء القدرات المؤسسية، وتوسيع الشراكات المحلية، وتطوير نظم المتابعة والتقييم؛ بما يعزز كفاءة التدخلات واستدامة أثرها.

المقدمة

شهدت البيئة الدولية المعاصرة تحولًا في طبيعة الأزمات الإنسانية بفعل النزاعات المسلحة الممتدة، مما عزز الحاجة إلى أدوات تتجاوز الأطر التقليدية للإغاثة، وفي هذا السياق، برزت الدبلوماسية الإنسانية بوصفها إطارًا يجمع بين المبادئ الإنسانية والأدوات الدبلوماسية، من خلال التفاوض، وبناء الشراكات، وحشد الموارد، وتيسير الوصول الإنساني، بما يسهم في حماية المدنيين وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني،[1][2] ويشير Régnier 2011 إلى دورها في حشد الدعم والتنسيق في الأزمات المعقدة، بينما يؤكد Slim 2019 أهمية التوازن بين المبادئ الإنسانية والاعتبارات السياسية والأمنية.

وتُعد الأزمة اليمنية منذ انقلاب جماعة الحوثي في سبتمبر 2014 من أكثر الأزمات الإنسانية تعقيدًا، نتيجة تداخل النزاع المسلح مع الانهيار المؤسسي وتدهور الخدمات الأساسية، الأمر الذي جعل فاعلية الاستجابة الإنسانية مرتبطة، إلى جانب التمويل، بقدرة الفاعلين على تسهيل الوصول، وبناء الشراكات، وتعزيز التنسيق.[3]

وفي هذا السياق، برزت المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015–2025م) بوصفها فاعلًا رئيسًا في الاستجابة الإنسانية والتنموية في اليمن، من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، بما عكس توجهًا يجمع بين الاستجابة الطارئة ودعم التعافي وإعادة تأهيل القطاعات الحيوية.

وعلى الرغم من اتساع التدخلات السعودية، تركز معظم الأدبيات على وصف المساعدات أو تقييمها قطاعيًا، مع محدودية الدراسات التي تناولت الدبلوماسية الإنسانية السعودية بوصفها إطارًا متكاملًا يجمع الأبعاد الإنسانية والدبلوماسية والتنموية.

---

1. Philippe Régnier, “The Emerging Concept of Humanitarian Diplomacy: Identification of a Community of Practice and Prospects for International Recognition,” International Review of the Red Cross 93, no. 884 (2011): 1211–1237, https://doi.org/10.1017/S1816383112000574;

2. Hugo Slim, “Humanitarian Diplomacy: The ICRC’s Neutral and Impartial Advocacy in Armed Conflicts,” Ethics & International Affairs 33, no. 1 (2019): 67–77, https://doi.org/10.1017/S0892679418000904.

3. Alistair D. B. Cook and Lina Gong, “Humanitarian Diplomacy in the Asia-Pacific: Part I,” Asian Journal of Comparative Politics 6, no. 3 (2021): [رقم الصفحة المستخدمة في الاقتباس] https://doi.org/10.1177/20578911211045668/

ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور الدبلوماسية الإنسانية للمملكة العربية السعودية في تعزيز الاستجابة الإنسانية وجهود التعافي التنموي في اليمن خلال الفترة (2015–2025م)، من خلال تحليل الوثائق الرسمية والتقارير الدولية، ودراسة آليات الشراكات والتكامل بين التدخلات الإنسانية والتنموية، مع بحث طبيعة هذا الدور وآلياته المؤسسية وحدود تأثيره في الاستجابة الإنسانية والتنمية المستدامة.

أولاً: إجمالي حجم التمويلات المقدمة لدعم خطط الاستجابة الإنسانية بين (2015–2025)

جدول رقم (1) حجم التمويلات المقدمة لليمن من المملكة العربية السعودية لدعم خطط الاستجابة الإنسانية

م	السنة	الأشخاص الذين تم الوصول إليهم (مليون)	التمويل المستلم لخطط الاستجابة الإنسانية (مليار دولار)	المساهمة السعودية في خطة الاستجابة (دولار أمريكي)	نسبة مساهمة السعودية من إجمالي التمويل
1	2015	8.8	0.89	322,305,356	36.21%
2	2016	10.6	1.03	308,904,625	29.99%
3	2017	10.2	1.76	303,099,287	17.22%
4	2018	13.5	2.51	1,383,026,221	55.10%
5	2019	13.7	3.60	1,323,673,227	36.77%
6	2020	10.0	2.00	474,159,126	23.71%
7	2021	11.6	2.40	1,487,083,861	61.96%
8	2022	10.7	2.20	1,095,773,643	49.81%
9	2023	8.7	1.60	1,369,118,869	85.57%
10	2024	8.0	1.40	1,184,619,541	84.62%
11	2025	5.0	0.70	661,135,379	94.45%
		—	**20.09 مليار دولار**	**9.91 مليار دولار**	**49.34%**

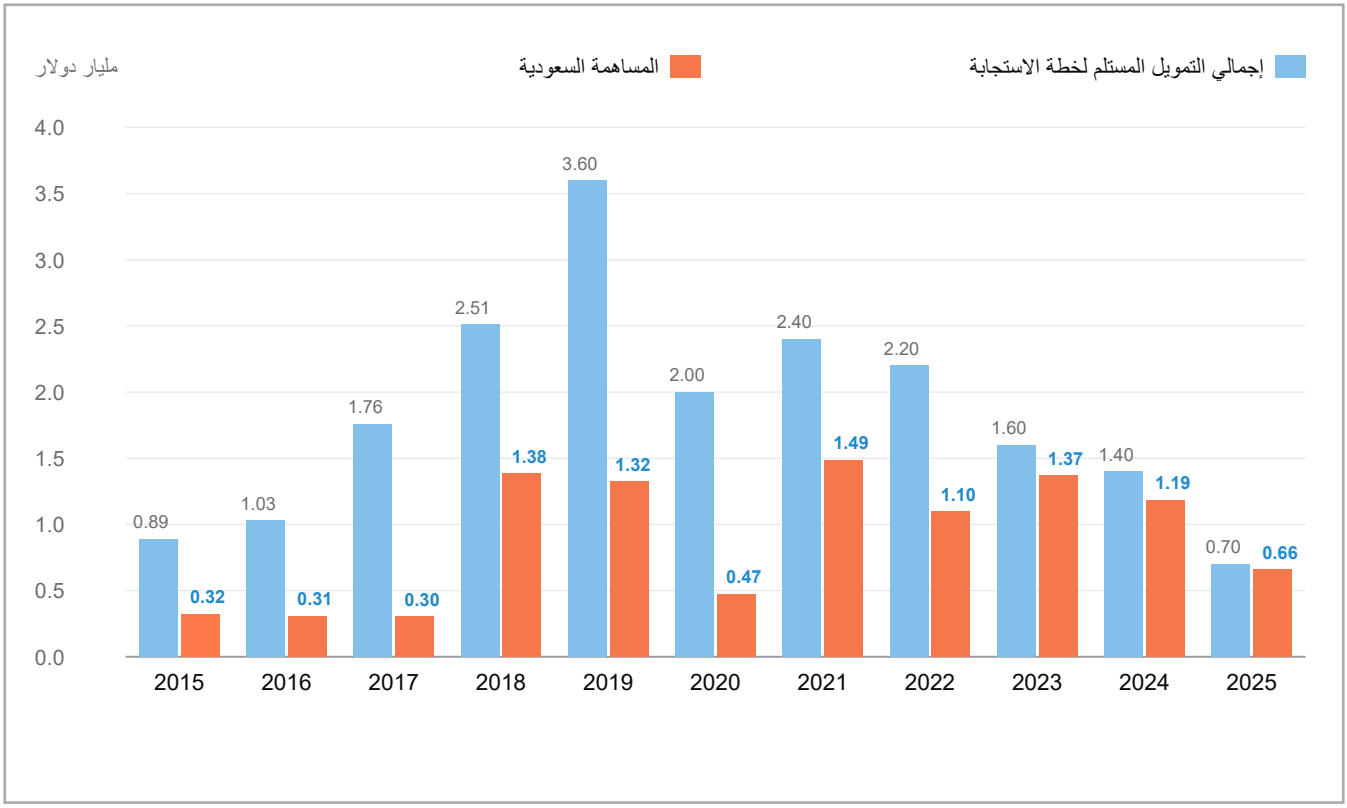
المصدر: من إعداد الباحث مستعينًا بتقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA وخدمة التتبع المالي للأمم المتحدة (FTS)[4]

4. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2025). Financial Tracking Service (FTS): Yemen humanitarian response funding. https://fts.unocha.org/

تشير بيانات الجدول (1) إلى تباين المساهمة السعودية في تمويل خطط الاستجابة الإنسانية؛ إذ بلغت 322.3 مليون دولار عام 2015، ثم ارتفعت إلى 1.38 مليار دولار عام 2018، وسجلت أعلى قيمة لها 1.49 مليار دولار عام 2021، ورغم انخفاض التمويل خلال الفترة (2023–2025) مع تراجع التمويل الدولي، ارتفعت نسبة مساهمة المملكة من إجمالي التمويل إلى 85.57% عام 2023، و84.62% عام 2024، و94.45% عام 2025.

كما ارتفع عدد المستفيدين من 8.8 ملايين عام 2015 إلى 13.7 مليونًا عام 2019، قبل أن ينخفض إلى 5 ملايين عام 2025، وتشير هذه النتائج إلى استمرار أهمية المساهمة السعودية في تمويل الاستجابة الإنسانية، ويبين الشكل (1) تطور التمويل السعودي مقارنة بإجمالي تمويل خطة الاستجابة الدولية وفجوة الاحتياج.

شكل (1): تحليل مقارن لمسار التمويل السعودي وفجوة الاحتياج غير الممول في اليمن (2015–2025م)



ثانياً: حجم التمويلات الإغاثية الطارئة المقدمة من السعودية (2015–2025)

جدول رقم (2) حجم التمويلات السعودية الطارئة للقطاعات الإنسانية

م	القطاع	عدد المشاريع	إجمالي التمويل (دولار أمريكي)
1	الأمن الغذائي والزراعي	157	1,505,718,029
2	الصحة	692	1,070,373,536
3	دعم وتنسيق العمليات الإنسانية	30	686,730,232
4	الحماية	66	401,359,397
5	المياه والإصحاح البيئي	56	245,784,602
6	الإيواء والمواد غير الغذائية	68	217,018,384
7	التغذية	17	167,782,702
8	متعدد القطاعات	34	148,646,268
9	التعليم	51	143,593,940
10	التعافي المبكر	36	136,807,769
11	الخدمات اللوجستية	8	45,427,383
12	الاتصالات في حالات الطوارئ	1	16,000,000
13	الأعمال الخيرية	1	6,737
	الإجمالي	**1217**	**4,785,248,979**

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بخدمة التتبع المالي للأمم المتحدة (FTS) للمساهمات السعودية لليمن للفترة (2015–2025)[5]

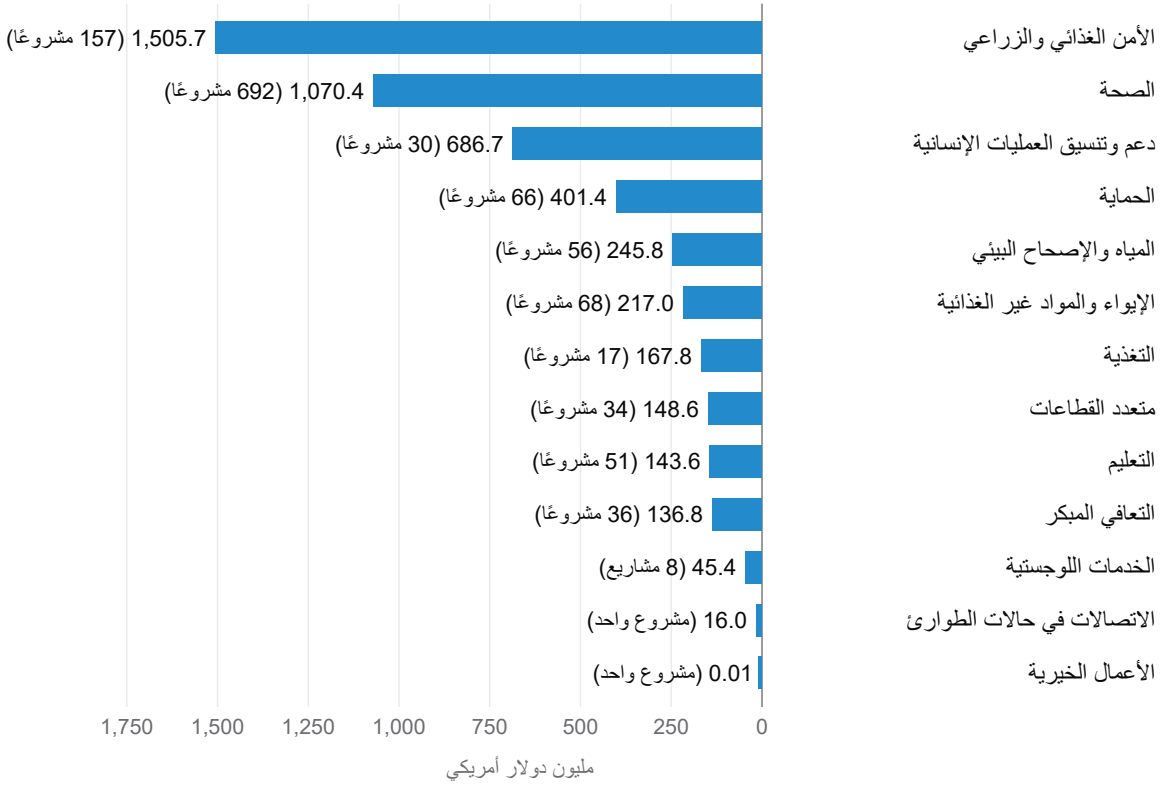
تُظهر بيانات الجدول أن التدخلات الإنسانية السعودية في اليمن شملت (1,217) مشروعًا بقيمة (4.79) مليار دولار موزعة على قطاعات متعددة، واستحوذ الأمن الغذائي والزراعي على أكبر تمويل بقيمة 1.51 مليار دولار عبر 157 مشروعًا، يليه قطاع الصحة بقيمة 1.07 مليار دولار، فيما تصدر قطاع الصحة عدد المشاريع بواقع 692 مشروعًا.

5. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2025). Financial Tracking Service (FTS): Yemen humanitarian response funding. https://fts.unocha.org/

وبلغ تمويل دعم وتنسيق العمليات الإنسانية 686.7 مليون دولار عبر 30 مشروعًا، إلى جانب تدخلات في الحماية والمياه والإصحاح والإيواء والتغذية والتعليم والتعافي المبكر، بينما سجلت الخدمات اللوجستية والاتصالات الطارئة والأعمال الخيرية أدنى مستويات التمويل.

وتشير البيانات إلى تركيز التمويل على القطاعات المنقذة للحياة مع تنوع مجالات التدخل، ويوضح الشكل (2) توزيع التمويل والمشروعات، ويؤكد الباحث أن مبلغ 4.79 مليار دولار الموثق عبر FTS يمثل التمويلات القطاعية للمشروعات الإنسانية، وهو جزء من إجمالي الدعم السعودي لخطط الاستجابة البالغ 9.91 مليار دولار في الجدول (1)، بينما يمثل الفارق دعمًا إنسانيًا وماليًا مباشرًا وتمويلًا غير مصنف قطاعيًا، بما يحول دون الازدواج في احتساب إجمالي التدخلات السعودية التي تقارب 22 مليار دولار.

شكل (2): توزيع التمويل السعودي الطارئ حسب القطاعات الإنسانية وعدد المشروعات (2015–2025م)



ثالثاً: حجم تمويلات جانب التنمية المستدامة المقدمة من السعودية (2015–2025)

جدول رقم (3) تدخلات البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن (SDRPY) خلال الفترة (2018–2025)[6]

م	السنة	القيمة/الإنجاز	أبرز التدخلات
1	2018	بدء تنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية.	تأسيس البرنامج وإطلاق أول المشاريع
2	2019	توسع في عدة محافظات يمنية.	التوسع في مشاريع التعليم والصحة والنقل والطاقة
3	2020	استمرار تنفيذ المشاريع رغم جائحة كورونا.	مشاريع المياه والكهرباء والطرق
4	2021	تدريب الكوادر الحكومية وتعزيز الأداء المؤسسي.	إطلاق برنامج بناء القدرات المؤسسية
5	2022	زيادة عدد المشاريع في مختلف المحافظات.	التوسع في القطاعات التنموية الثمانية
6	2023	استمرار تنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات.	دمج التنمية مع التعافي الاقتصادي
7	2024	تنفيذ مشاريع تنموية بالتوازي مع برامج الدعم الاقتصادي.	توسع المشاريع وربطها بدعم الاستقرار الاقتصادي
8	2025	تجاوزت القيمة الإجمالية للمشروعات 1.14 مليار دولار في ثمانية قطاعات تنموية.	وصول البرنامج إلى 268 مشروعًا ومبادرة

م	المؤشر	القيمة
1	عدد المشاريع والمبادرات	268 مشروعًا ومبادرة
2	القيمة الإجمالية للمشروعات	نحو 1.14 مليار دولار أمريكي
3	القطاعات	8 قطاعات تنموية
4	المحافظات	معظم المحافظات اليمنية
5	الشركاء	الحكومة اليمنية، السلطات المحلية، منظمات الأمم المتحدة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، قاعدة بيانات المشاريع – الجمهورية اليمنية.

6. البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن. (2025 التقارير والإنجازات. https://sdrpy.gov.sa

تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى أن البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن يمثل أحد أبرز أدوات التدخل التنموي السعودي، حيث نفذ حتى عام 2025 (268) مشروعًا ومبادرة بقيمة تجاوزت 1.14 مليار دولار أمريكي، شملت ثمانية قطاعات تنموية في معظم المحافظات اليمنية، بالشراكة مع الحكومة اليمنية، والسلطات المحلية، والأمم المتحدة، ومؤسسات المجتمع المدني، كما تُظهر البيانات تطور البرنامج منذ تأسيسه عام 2018 من التركيز على إعادة تأهيل البنية التحتية والخدمات الأساسية إلى تبني نهج تنموي متكامل يشمل التعليم، والصحة، والطاقة، والمياه، والنقل، وبناء القدرات المؤسسية، ودعم التعافي والاستقرار الاقتصادي.

ويعكس ذلك تركيز التدخلات السعودية على القطاعات الحيوية وتعزيز التعافي والتنمية المستدامة في اليمن، وتجدر الإشارة إلى أن قيمة مشروعات البرنامج (نحو 1.14 مليار دولار) تمثل جزءاً من حزمة أوسع من الدعم الاقتصادي والتنموي السعودي لليمن تجاوزت قيمتها 12 مليار دولار وفق البيانات الرسمية، شملت نحو 3.2 مليار دولار ودائع ومنحاً لصالح البنك المركزي اليمني، إلى جانب منح المشتقات النفطية لتشغيل محطات الكهرباء، وهو الرقم المعتمد في الجدول (5) لبعد الدعم الاقتصادي والتنموي.[7]

7. صحيفة الاقتصادية. (2026). السعودية تقدم 268 مشروعًا ومبادرة لدعم اليمن بـ 1.14 مليار دولار. https://www.aleqt.com ؛ صحيفة عاجل. (2026). الدعوم الاقتصادية والتنموية السعودية لليمن. https://ajel.sa/local/siih9lq5gh

رابعاً: أبرز الشركاء المحليين للتدخلات السعودية في اليمن خلال الفترة 2015–2025

جدول رقم (4) أبرز الشركاء المحليين لتنفيذ التدخلات السعودية في اليمن خلال الفترة (2015–2025)[8]

م	المنظمة المحلية	الأنشطة الإنسانية	فترة الشراكة	محافظات التنفيذ	قطاعات التدخل
1	الوصول الإنساني	تنفيذ مشاريع الأضاحي، وزكاة الفطر والإيواء والمياه.	2016–2025	مأرب، حضرموت، المهرة، الحديدة، عدن	الأمن الغذائي، الإغاثة الموسمية، الإيواء، الحماية، المياه، الصحة
2	مؤسسة طيبة للتنمية	مشاريع المياه والصحة والإفطار والعيادات المتنقلة	2018–2025	حجة، الحديدة، صنعاء (نهم)، مأرب، عدن، تعز، أبين، لحج، شبوة، حضرموت وغيرها	الصحة، المياه والإصحاح البيئي، التغذية، المخيمات، الإغاثة الطارئة
3	ائتلاف الخير للإغاثة الإنسانية (BCHR)	مشاريع الأمن الغذائي والزراعة والإيواء	2021–2025	الحديدة، حجة، مأرب، الجوف، البيضاء، حضرموت، شبوة، المهرة، سقطرى	سبل العيش، التعافي المبكر، الحماية، التمكين الاقتصادي
4	مؤسسة يماني للتنمية والأعمال الإنسانية	مشاريع الأمن الغذائي والزراعة والإيواء والصحة والمياه	2024–2025	عدن، لحج، الضالع، شبوة، حضرموت، المهرة وغيرها	الصحة، بناء القدرات
5	مؤسسة صلة للتنمية	تنفيذ برامج تدريبية وبناء قدرات بدعم من البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في المياه والصحة	2024–2026*	مأرب، حضرموت	المياه والصحة
6	مؤسسة استجابة للأعمال الإنسانية والإغاثية	مشاريع الأمن الغذائي والزراعة والإيواء	2025–2026*	أبين، مأرب، حضرموت	الزراعة، الأمن الغذائي، سلاسل القيمة الزراعية
7	وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS)	تمويل المشروعات الصغيرة والأصغر، والتدريب على ريادة الأعمال، ومنح استعادة سبل العيش، بتمويل من البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن.	2024–2025	عدة محافظات يمنية	المشروعات الصغيرة، سبل العيش، ريادة الأعمال
8	الصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD)	إنشاء وتجهيز مدارس نموذجية، إنشاء مستشفيات ومراكز صحية، مراكز أمومة وطفولة، تعزيز قدرات المؤسسات المحلية والإشراف على تنفيذ المشاريع	2025–2026*	مأرب، لحج، تعز، الضالع، شبوة، أبين، ومحافظات أخرى وفق المشاريع	التعليم، الصحة، البنية التحتية، التنمية المحلية، بناء القدرات المؤسسية

* تشير الفترات الممتدة إلى عام 2026 إلى اتفاقيات شراكة بدأ تنفيذها خلال فترة الدراسة وتمتد مدتها التعاقدية إلى ما بعدها، وتقتصر الدراسة على ما نُفذ منها حتى نهاية عام 2025م.

8. الصندوق الاجتماعي للتنمية. (1997). الخلفية والأهداف. الصندوق الاجتماعي للتنمية – اليمن. https://www.sfd - ائتلاف الخير للإغاثة الإنسانية. 2025. التقرير السنوي 2024. https://bchr-ye.org/ar/media/issues/show/8 مؤسسة صلة للتنمية. التقارير السنوية. https://selah-ye.org/annual-reports/ منظمة الوصول الإنساني. (2025). التقرير السنوي 2024. https://humanaccess.org/a/m/rel/التقارير-السنوية/التقرير-السنوي 2024 مؤسسة طيبة للتنمية. https://taybahye.org/ مؤسسة يماني للتنمية والأعمال الإنسانية. الأخبار. https://yamany.org/ وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر SMEPS). (2025). Annual Report 2024. https://smeps.org.ye/post/85

تشير بيانات الجدول (4) إلى أن التدخلات الإنسانية والتنموية السعودية اعتمدت على شبكة من الشراكات مع المنظمات المحلية اليمنية لتنفيذ المشاريع الميدانية في مختلف المحافظات، وقد برز ائتلاف الخير للإغاثة الإنسانية ومؤسسة طيبة للتنمية بوصفهما من أبرز الشركاء المحليين، نظرًا لتنوع مجالات تدخلهما واتساع نطاق تنفيذ المشاريع الإنسانية والتنموية، كما برزت مؤسسة يماني للتنمية والأعمال الإنسانية ومؤسسة صلة للتنمية في تنفيذ برامج بناء القدرات والمشروعات التنموية، في حين أسهمت جمعية الوصول الإنساني ومؤسسة ائتلاف الخير في تنفيذ العديد من مشاريع الأمن الغذائي والإغاثة الموسمية والإيواء والمياه، بينما نفذت مؤسسة استجابة للأعمال الإنسانية والإغاثية مشاريع متخصصة في الزراعة والأمن الغذائي وسلاسل القيمة الزراعية، كذلك شاركت وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS) في تنفيذ برامج التمكين الاقتصادي ودعم المشروعات الصغيرة، بما يعكس تنوع الشراكات السعودية مع المنظمات المحلية وفقًا لتخصص كل منظمة ومجال خبرتها.

خامساً: خلاصة إجمالي التمويلات والتدخلات السعودية (الطارئة والتنموية) في اليمن خلال الفترة (2015–2025م)

جدول رقم (5) خلاصة بإجمالي التمويلات والتدخلات السعودية في اليمن خلال الفترة (2015–2025)

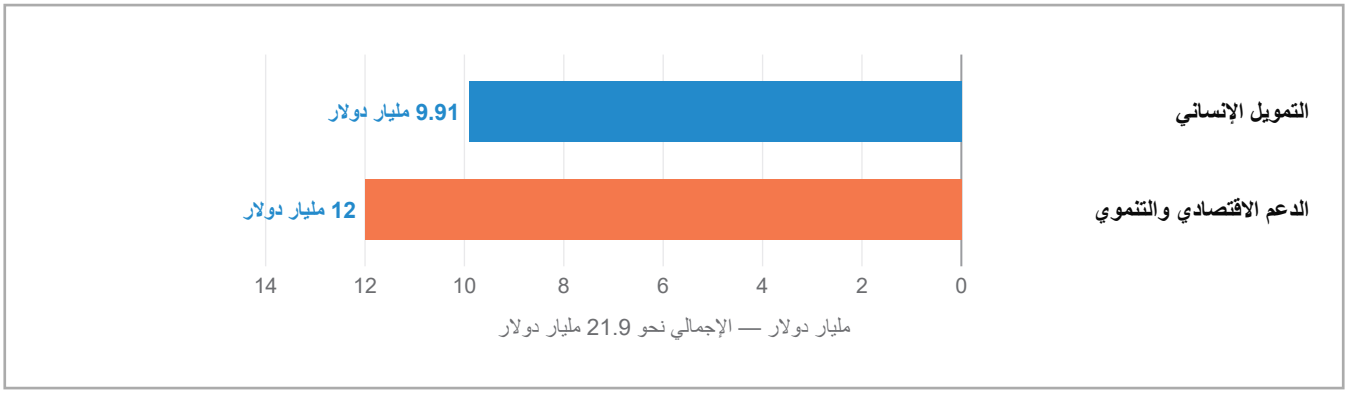
م	البعد	القيمة
1	التمويل الإنساني	9.9 مليار دولار
2	الدعم الاقتصادي والتنموي	12 مليار دولار
	الإجمالي	**21.9 مليار دولار**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات التجميعية للجداول السابقة

تُظهر بيانات الجدول رقم (5) شمولية الدعم السعودي لليمن، حيث ارتكز على ثلاثة أبعاد رئيسة: التمويل الإنساني بنحو 9.9 مليار دولار أمريكي، والدعم الاقتصادي والتنموي بما يزيد على 12 مليار دولار أمريكي، إلى جانب تنفيذ 268 مشروعًا تنمويًا في ثمانية قطاعات حيوية، ويعكس ذلك نهجًا متكاملًا يجمع بين الاستجابة الإنسانية، ودعم الاقتصاد، والتنمية المستدامة.

واستنادًا إلى البيانات الرسمية، يُقدَّر إجمالي التدخلات السعودية بنحو (22) مليار دولار أمريكي، مع احتمال وجود تداخل جزئي بين بعض مكونات الدعم، مما يجعل هذا الرقم مؤشرًا على حجم التدخلات وليس إجماليًا ماليًا خاليًا من الازدواج، ويوضح الشكل (3) تكامل هذه التدخلات ودورها في الحد من تدهور الأوضاع الإنسانية وتعزيز صمود القطاعات الحيوية في اليمن.

شكل (3): مكونات إجمالي التدخلات السعودية (الإنسانية والتنموية) في اليمن (2015–2025م)



سادساً: جدول مقارن بين تدخلات السعودية وتدخلات أبرز الداعمين بين (2015–2025)

جدول رقم (6) حجم تدخلات السعودية مقارنة بأبرز الداعمين الدوليين لليمن

م	الجهة	تقدير حجم المساهمة	مجالات وقطاعات التدخل الرئيسية
1	المملكة العربية السعودية	نحو 22 مليار دولار	المساعدات الطارئة، الأمن الغذائي، الصحة والتغذية، المياه والإصحاح البيئي، الإيواء والمواد غير الغذائية، مشاريع الحماية، مشاريع الكهرباء والطاقة، إعادة تأهيل البنية الأساسية، دعم الاقتصاد اليمني، الودائع والمنح المالية، مشاريع إعادة الإعمار.
2	الإمارات العربية المتحدة	6.6 مليار دولار	الأمن الغذائي، المساعدات الإغاثية، الصحة، المياه، الكهرباء والطاقة، دعم البنية الأساسية، إعادة تأهيل المرافق الخدمية.
3	7 مليارات دولار الولايات المتحدة الأمريكية		الأمن الغذائي والمساعدات الغذائية، الصحة، المياه والصرف الصحي، الحماية، دعم اللاجئين، التغذية
4	الاتحاد الأوروبي	2–3 مليارات يورو	المساعدات الإنسانية، الأمن الغذائي، الصحة، الحماية، المياه والإصحاح البيئي، مشاريع التعافي المبكر
5	المملكة المتحدة	1.5–2 مليار جنيه إسترليني	الأمن الغذائي، الصحة، الحماية، دعم المرأة والفئات الأكثر ضعفًا، المياه والصرف الصحي.
6	ألمانيا	1.5–2 مليار يورو	الأمن الغذائي، المياه، التعليم، الصحة، الحماية، بناء القدرة على الصمود، دعم برامج التنمية.
7	الكويت	أكثر من 2 مليار دولار	المساعدات الإنسانية، الغذاء، الصحة، التعليم، المياه، المشاريع التنموية، دعم إعادة تأهيل بعض القطاعات الخدمية.
8	السويد	0.5–0.7 مليار دولار	الحماية، الأمن الغذائي، الصحة، دعم النساء والأطفال، مشاريع التمكين والصمود.
9	هولندا	0.4–0.6 مليار دولار	الأمن الغذائي، المياه والإصحاح البيئي، الحماية، دعم حقوق الإنسان، البرامج الإنسانية طويلة الأجل.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منصات المساعدات الرسمية للدول وتقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA FTS) وتقارير الوكالات الإنسانية الدولية.[9]

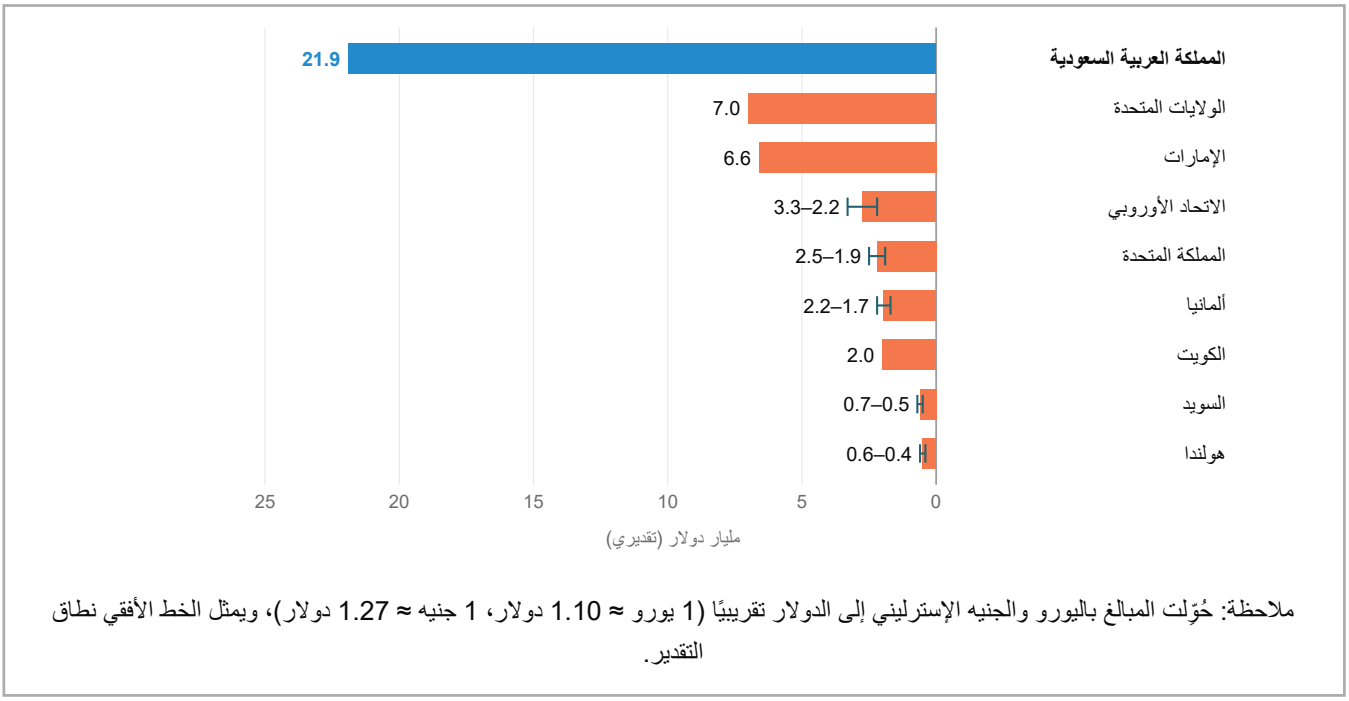
9. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2025). Financial Tracking Service (FTS): Yemen humanitarian response funding. https://fts.unocha.org/

يكشف الجدول (6) عن تنوع أنماط التمويل والتدخلات في الاستجابة الدولية والإقليمية للأزمة اليمنية خلال الفترة (2015–2025)، ويبرز اختلافًا واضحًا بين نماذج المانحين، فقد تصدرت المملكة العربية السعودية من حيث حجم الدعم الشامل، إذ امتدت مساهماتها لتشمل العمل الإنساني، والتنمية، والدعم الاقتصادي، وإعادة الإعمار، بخلاف معظم المانحين الذين ركزوا على التمويل الإنساني.

كما مثلت الإمارات والكويت نموذجًا إقليميًا يجمع بين الإغاثة والتنمية، بينما شكلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وألمانيا أبرز المانحين الغربيين الداعمين لخطط الاستجابة الإنسانية عبر الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وركزت السويد وهولندا على مجالات نوعية، مثل الحماية وحقوق الإنسان وتعزيز الصمود المجتمعي.

وتؤكد المقارنة أن الاختلاف بين المانحين لا يقتصر على حجم التمويل، بل يمتد إلى طبيعة التدخل، حيث جمع بعضهم بين الإغاثة والتعافي والتنمية، في حين اقتصر آخرون على الاستجابة الطارئة، ويوضح الشكل (4) مقارنة تقديرية لحجم مساهمات أبرز الداعمين لليمن خلال الفترة نفسها.

شكل (4): مقارنة تقديرية لحجم مساهمات أبرز الداعمين لليمن (2015–2025م)



ملاحظة: حُوّلت المبالغ باليورو والجنيه الإسترليني إلى الدولار تقريبيًا (1 يورو ≈ 1.10 دولار، 1 جنيه ≈ 1.27 دولار)، ويمثل الخط الأفقي نطاق التقدير.

الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات الرئيسية، وذلك على النحو الآتي:

1. مثّلت الدبلوماسية الإنسانية السعودية في اليمن (2015–2025) نموذجًا متدرجًا جمع بين الاستجابة الطارئة والتعافي والتنمية وبناء الشراكات، مع الانتقال بين تلبية الاحتياجات العاجلة ودعم التعافي والاستقرار.
2. اتسم التدخل السعودي بتنوع قطاعي ومؤسسي واسع شمل الأمن الغذائي والزراعة، والصحة والتغذية، والمياه والإصحاح والصرف الصحي والنظافة، والإيواء، والتعليم، والحماية والتعافي المبكر.
3. أسهم إنشاء مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في مأسسة التدخل السعودي وتطوير آليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة، وتعزيز الشراكات مع الحكومة اليمنية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية.
4. برزت السعودية بوصفها أكبر الداعمين للاستجابة الإنسانية في اليمن، إذ قاربت مساهماتها الإجمالية 22 مليار دولار، بالتوازي مع توسع تدخلاتها في البنية التحتية والطاقة والصحة والتعليم والمياه والنقل وبناء القدرات.
5. اتسعت الدبلوماسية الإنسانية السعودية في اليمن من الاستجابة الإغاثية إلى التعافي والتنمية والعمل الدبلوماسي والسياسي، من خلال طرح المبادرات والمساهمة في جهود الوساطة واستضافة مؤتمرات وحوارات هدفت إلى دعم التسوية والسلام، إلى جانب تأييد مسارات الأمم المتحدة الرامية إلى وقف التصعيد واستئناف العملية السياسية؛ بما يعكس ترابط الأبعاد الإنسانية والتنموية والدبلوماسية في الاستجابة السعودية.

التوصيات

1. الموجهة للحكومة السعودية

- تعزيز التدخلات الإنسانية في اليمن عبر التكامل بين الإغاثة والتعافي والتنمية، وتحديد الأولويات ومؤشرات قياس الأثر والاستدامة، مع توحيد البيانات والتنسيق والمتابعة والتقييم بين الجهات السعودية والشركاء.

- توسيع الاستثمار في برامج سبل العيش وبناء القدرات المحلية من خلال تعزيز الشراكة مع المؤسسات والمنظمات اليمنية المؤهلة في تصميم وتنفيذ البرامج المستدامة، بما يدعم الصمود الاقتصادي والمجتمعي، ويقلل الاعتماد على المساعدات قصيرة الأجل ويعزز استدامة نتائج التدخلات.

2. الموجهة للحكومة اليمنية

- إعداد الخطط الوطنية للتعافي وإعادة الإعمار وربط التدخلات الإنسانية والتنموية بالأولويات الوطنية، وتوجيه مساهمات المانحين نحو الاحتياجات والأولويات الأكثر إلحاحًا.

- تعزيز الحوكمة والتنسيق المؤسسي عبر توحيد قواعد البيانات وآليات تحديد الاحتياجات وتبادل المعلومات، وتعزيز الشفافية والمساءلة وتوسيع دور السلطات المحلية في التخطيط والتنفيذ.

3. الموجهة للمنظمات اليمنية

رفع الكفاءة المؤسسية وتعزيز الشراكات والتنسيق والمشاركة المجتمعية، مع تطوير أنظمة التخطيط والمتابعة والتقييم وقياس الأثر والشفافية والمساءلة.

الخاتمة

تكشف التجربة السعودية في اليمن عن نموذج مؤسسي متكامل للدبلوماسية الإنسانية، تجسّد في التكامل بين مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، بما أتاح الجمع بين سرعة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الطارئة ودعم التعافي والتنمية وبناء القدرات المحلية، كما عكست هذه التجربة تطبيقًا عمليًا لمقاربة رابطة العمل الإنساني والتنمية والسلام (HDP Nexus)، من خلال الجمع بين المساعدات الإنسانية وإعادة تأهيل البنية التحتية ودعم المؤسسات والخدمات الحيوية، وامتد هذا الدور إلى المجال الدبلوماسي والسياسي عبر دعم جهود السلام والوساطة والمبادرات الهادفة إلى تعزيز الاستقرار، بما جعل الدبلوماسية الإنسانية السعودية تتجاوز الاستجابة الإغاثية المباشرة إلى توظيف المساعدات والشراكات كأدوات لدعم التعافي والاستقرار، ومع ذلك، فإن استدامة نتائج هذا الدور تظل مرتبطة بقدرة التدخلات على الانتقال التدريجي من الاستجابة الطارئة إلى شراكة تنموية مستدامة تقوم على تمكين المؤسسات المحلية، ورفع كفاءتها، وتعزيز قدرتها على الحفاظ على المكتسبات وتحويل الدعم الخارجي إلى أثر طويل الأجل.

من إصدارات المركز

(دراسات ميدانية)









WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER